

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

النظريات ذات التكوينية في حقل العلاقات الدولية.

لا يوجد اتفاق بين باحثي الحقل حول عدد هذه النظريات، ولا حول تصنيفها، ولا حتى حول تسمياتها. لكن مراجعة الكتب الأكاديمية في هذا المجال تفيد بوجود أربعة مقاربات نظرية أساسية تمثل فلسفة ما بعد الوضعية في دراسة وتحليل وتنظير العلاقات الدولية، هي: ما بعد الحداثة، النقدية، النسوية، البنائية¹.

ما بعد الحداثة (Post-Modernism):

لا يوجد هناك اتفاق عام حول ما نقصده - على وجه التحديد - بمصطلح ومفهوم "ما بعد الحداثة". ومرد ذلك إلى أن الباحثين والمفكرين وحتى النقاد استخدموا المصطلح حسبما فهم كل منهم كلمة (Modern) "حديث" والمقطع اللاتيني (Post) "ما بعد"، وأثاروا بذلك جدلا حول ما يعنيه إضافة المقطع للكلمة، فهل يعني الانفصال عن "الحديث" أو استمرار له. بمعنى هل "ما بعد الحداثة" هي استمرار لـ "الحداثة" أم هي قطيعة معها؟ ومع أن هناك من المفكرين من يذهب إلى أنها استمرار لها، من حيث أنها دعت إلى نقد الحداثة وإصلاحها وتصحيح الانحرافات التي وقعت فيها، وتجاوز كل مثالبها، إلا أن العديد منهم يرى بأن ما بعد الحداثة شكلت قطيعة تامة مع كل ما تبنته الحداثة فلسفيا، علميا، أخلاقيا، وقيميا.

إذا تبيننا فكرة القطيعة، فإن ما بعد الحداثة تزعم وتدعي أنها تمثل مرحلة وأفقاً جديدين للبشرية جمعاء، إنها تدعو لتبني العالمية والإنسانية، وتكريس ثقافة التعدد والتنوع، واحترام وصون حرية وقيم وعادات وتقاليد الآخر، إنها تدعو للتعايش والتسامح والسلم... إلخ.

من الناحية الفلسفية والمعرفية (الإبستمولوجية)، ترفض وتشكك ما بعد الحداثة في أي وصف للحياة الإنسانية أو الاجتماعية يدعي أنه يصل مباشرة إلى الحقيقة، أي الإدعاء بمعرفة كنه وجوهر وحقيقة الأشياء. فالحقيقة بنظرهم هي نسبية وليست مطلقة، إذ لا يمكن أبدا معرفة أي شيء بشكل يقيني وحاسم، وعليه فلا توجد حقائق واضحة بينة أو حقائق مسلم بصحتها، فما هو صحيح أو خاطئ يختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر. كما أن الحقيقة تنسم بـ الذاتية لا بالموضوعية، إذ لا توجد حقيقة خارجية مستقلة عن آرائنا واللغة التي نستعملها للتعبير عن هذه الآراء، لأن اللغة ليست معطى موضوعيا، بل تعكس فقط نسخة الواقع الذي يتحدث عنه المتكلم، فاللغة هي معطى اجتماعيا، وعليه فالألفاظ والمفاهيم ليست لها قيمة خارج السياق الاجتماعي الذي تُعرف وتُستعمل فيه، وبالنتيجة فلا يوجد واقع أو عالم موضوعي. وكل حقيقة هي مؤقتة وليست نهائية، لأنها ليست شيئا ثابتا مكتملا نسعى فقط إلى اكتشافه، وإنما ترتبط بوعينا وإدراكنا ووجهات نظرنا، وهي انعكاس لها في الوقت نفسه أيضا، ففي سبيل بحثنا عن الحقيقة ننشئ حقائق خاصة بنا، سواء بقصد منا أو من غير قصد.

يصل ما بعد الحداثيون في النهاية إلى القول بـ استحالة وجود حقيقة موضوعية، عالمية ونهائية، وإلى الرفض والشك في كل نظرية (علمية) تدعي أنها وصلت أو بإمكانها الوصول إلى مثل هذه الحقيقة. لكن هل يعني هذا أن ما بعد الحداثة ترفض وجود الحقيقة أو ادعاء امتلاك الحقيقة بالمطلق؟

¹ هذه النظريات ليست كلها على درجة واحدة من الالتزام بمبادئ فلسفة ما بعد الوضعية، كما أن الشيء نفسه ينطبق على التوجهات الفرعية داخل كل نظرية، مما يخلق صعوبة بالغة في عملية تصنيفها. فعلى سبيل المثال توجد بنائية حداثية وأخرى ما بعد حداثية، فهما تشتركان في المنطلقات الأنطولوجية (المثالية)، إلا أنهما تتمايزان من ناحية الإبستمولوجيا.

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

لا يقدم ما بعد الحداثيون جواباً محدداً عن هذا السؤال. فالمتطرفون منهم يرون بأن الحقيقة مجرد وهم وسراب، لا ينبغي أن نضيع وقتنا وجهدنا في البحث عنها، لأنه ببساطة لا يمكننا أبداً الوصول إلى شيء غير موجود أصلاً. أما المعتدلون منهم فيرون بإمكانية الحصول على حقائق جزئية، منفصلة، مؤقتة، نسبية، وسياقية. ففلسفة ما بعد الحداثة برأيهم ترفض مبدأ أو فلسفة الأحادية في الفكر والرأي والنظر والتصور والأحكام .. التي اتصفت بها فلسفة الحداثة²، وتؤمن بالمقابل بإمكانية تعدد الإدعاءات المعرفية والعلمية حول الحقيقة، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى التناقض أو إلى الإقصاء. فالحقيقة يمكن أن تتعدد وتتعدد، وبالتالي هناك دائماً إمكانية لتعدد الأحكام والنظريات والتصورات والآراء بشأنها. كما أن كل حكم بشأن الحقيقة هو رهن بسياق ما (تاريخي أو اجتماعي أو سياسي، مكاني أو زمني، ..إلخ)، وبالتالي لا يمكن أبداً تعميم الأحكام (نظريات أو مقولات ..) التي نصل إليها بشأن حقيقة ما.

هذا التوجه الفلسفي - المعرفي لما بعد الحداثة فرض عليها تبني خيارات منهجية ملائمة بديلة عن ما يفرضه الوضعيون من ضرورة التبني الصارم لقواعد المنهج العلمي التجريبي. فبما أن خصائص الظاهرة الاجتماعية والإنسانية تختلف جذرياً عن خصائص الظاهرة الطبيعية فإن هذا يقتضي ابتكار مناهج وأساليب جديدة ومتنوعة، تتواءم مع ما تفرضه طبيعة الظاهرة الاجتماعية نفسها، وتستجيب لضرورات المقاربة الكيفية في الدراسة والتحليل، وتحرر من قيود المقاربات الكمية³. تمثلت هذه المناهج والأساليب في التاريخ، واللغة، والخطاب، وتحليل المضمون، ودراسات الحالة، والفينومينولوجيا، والتأويل أو الهارمونيتيقا، والجينيولوجيا، والتفكيك، والتناص، ... إلخ.

² يجادل مفكرو ما بعد الحداثة أن فلسفة الحداثة انتهت لأن تكون فلسفة منغلقة وإقصائية. فانغلاقها تمثل في خضوعها التام لأنساق فكرية ونظرية معينة (سرديات أو نظريات كبرى) تدعي أن تملك حقيقة ما يحدث في الحياة الاجتماعية بكل مكوناتها ومجالاتها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، ..). وإقصائيتها تمثلت في اعتقادها بأنها تحتكر معرفة الحقيقة، وبالتالي رفضت كل وجهة نظر أو رأي أو مقولة أو نظرية .. لا تنطلق من داخل مسلماتها. ومرد ذلك في الحقيقة، هو التصور الفلسفي الذي يحمله الحداثيون عن الحقيقة نفسها، حيث يرون بأنها مادية، موضوعية، مطلقة، ثابتة، ونهائية، وأنها وحدة واحدة لا تتجزأ ولا تتعدد، فكل شيء في الوجود حقيقة واحدة ووحيدة، وبالتالي لا يمكن أن تتعدد الإدعاءات المعرفية بشأنها، فالمنطق يقتضي أنه إذا كانت هناك حقيقة واحدة فهناك نظرية واحدة تعبر عنها بصدق أو تتطابق معها، وإذا كانت هناك أكثر من نظرية واحدة تدعي أنها تمتلك الحقيقة فإن إحداها على صواب والباقي على خطأ. وهكذا فإن كل نظرية تدعي أنها تمتلك الحقيقة في أي من الفروع العلمية، فإنها ستعمل على إقصاء وعدم الاعتراف بشرعية وجود نظريات أخرى إلى جانبها.

³ التكميم مبدأ أساسي تقوم عليه العلوم والبحوث التجريبية، ويعنى بتحويل أو التعبير عن البيانات والمعطيات والمعلومات بدلالة الأرقام والإحصاءات والمعادلات والجداول .. إلخ، من أجل الارتقاء بالبحوث والدراسات إلى مستويات عليا من الدقة والإنضباط. يفترض الوضعيون قابلية وشروطاً معينة في الظواهر المدروسة كي تخضع لهذا المبدأ (مادية، موضوعية، منتظمة الحدوث على نمط معين، ..)، وما لا يتوفر على هذه الخصائص يخرج من مجال الدراسات العلمية ويحال إلى مجال الدراسات الفلسفية. يرفض ما بعد الحداثيون (وما بعد الوضعيون بصفة عامة) هذا المبدأ، بدعوى عدم إمكانية تطبيقه على الظواهر الاجتماعية والإنسانية، بحيث إذا طبقناه فسوف يؤدي إلى الكثير من التضليل والزيف من جهة، ومن جهة أخرى إلى زير العديد من العلوم وإخراج جل المواضيع التي تدرسها من دائرة العلمية. لذا يدعو هؤلاء إلى ضرورة اتباع المقاربات المنهجية الكيفية في الدراسة والتحليل، لأن الإنسان هو محور هذه الظواهر والمواضيع، وهو في النهاية جملة من الدوافع والمقاصد والأحاسيس .. إلخ.

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

من الناحية الأنطولوجية، لا يؤمن ما بعد الحداثيين بمادية العالم أو الواقع الاجتماعي، ولا بموضوعيته واستقلالته. وإنما يرون بأنه من طبيعة مثالية، وأنه مبني اجتماعيا. فالواقع الاجتماعي لا وجود له إلا من خلال التمثلات والإدراكات الموجودة في أذهاننا، ويتشكل فقط من خلال التفاعلات التي تحدث بين الذات المختلفة (بين - ذاتاني)، وتلعب اللغة والخطاب⁴ في ذلك الدور الأبرز والحاسم. فالحقيقة الاجتماعية (النسبية) التي يبحث عنها ما بعد الحداثيون لا يمكن إلا أن تكون متضمنة في الخطابات المختلفة التي يسوقها الباحثون والمفكرون حول ظاهرة ما. وعليه تصبح الخطابات هي وحدة التحليل الأساسية.

في مجال العلاقات الدولية، برزت ما بعد الحداثة في فترة التسعينيات من القرن العشرين، كمحاولة لتحدي وتجاوز هيمنة وإقصائية التيار العقلاني المتمثل في التوليفة نيو - نيو⁵، وذلك من خلال عملية مراجعة شاملة (فلسفية، إبستمولوجية، أنطولوجية، منهجية، وحتى قيمية) لكل ما يطرحه العقلانيون من مفاهيم وافترضات ونتائج ترتبط بفهم، تحليل، وممارسة السياسة الدولية. وباعتبارها حديثة العهد نسبيا بمجال العلاقات الدولية، ولأنها تقوم على فكرة هدم كل ما هو موجود من أجل الشروع في بناء جديد مختلف، فإنها لا تزال في أولى بدايات مشروعها "الضخم"، حيث تعمل على النقد المكثف، وعلى التقويض والهدم، ومحاولة التأسيس للبناء الجديد، وهذا يحتاج بالطبع إلى جهد ووقت كبيرين. لذلك فإسهاماتهم في الحقل إلى حد الآن هي متواضعة، مشتتة، وفي كثير من الأحيان غامضة وعصية على الفهم.

من أهم مفكرها نجد كلا من جيمس دير داريان، روبرت وولكر، وريتشارد آشلي. ولقد جادل هؤلاء أن المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية، مثل الدولة والسيادة والقوة وتوازن القوى، قد تشكلت وتطورت في ظل ظروف تاريخية معينة، وتحديدًا في ظل هيمنة الدول الأوروبية على العالم. وعليه، فإن العلاقات الدولية المعاصرة - نظرية وممارسة - تعكس خبرة أوروبية خالصة. لذا، فإن مهمة التحليل ما بعد الحداثي هي تفكيك المفاهيم الأساسية للحقل واستبدالها بحقائق ومفاهيم أخرى تعكس فكرة التعدد والاختلاف.

على سبيل المثال، يرفض ما بعد الحداثيون فكرة موضوعية نظرية العلاقات الدولية، أي انفصال النظرية عن الممارسة. ويجادلون بالمقابل، أن النظرية هي جزء من الممارسة. فالعالم الأكاديمي (الحقل النظري للعلاقات الدولية) هو جزء من العالم الحقيقي (السياسة الدولية)، وعليه هنالك صراع حول الخطاب الأكاديمي والمعرفي، وهو جزء من الصراع حول الهيمنة داخل المجتمع الدولي. وبالتالي، لا ينبغي الإقتصار فقط على فحص خطاب القادة والمنظمات السياسية، بل وجب فحص ودراسة وتحليل خطابات علماء ومنظري العلاقات الدولية كذلك.

إذا فعلنا هذا، سنسقط عن الواقعية الجديدة مثلا تلك الهالة التي أكسبتها صفة الموضوعية والحيادية والنظرية العامة والكبرى التي لها من الإمتداد التاريخي والعمق الفكري ما يجعلها النظرية المهيمنة على الحقل بلا منازع، وسوف ننظر إليها على أنها جزء وأداة من أدوات ممارسة السياسة الدولية، توظفها بعض القوى لتحقيق مصالحها، ولتبرير وشرعنة أفعالها وسلوكاتها نحو غيرها من القوى الأخرى. وهذا في الحقيقة يعكس ما ذهب إليه

⁴ اللغة والخطاب لا يمكن أن يكونا موضوعيين ومحايدين. فالأفكار والكلمات واللغة هي ليست مرآيا تعكس أو تعطي نسخة طبق الأصل عن العالم الحقيقي أو الموضوعي كما تُصوره الواقعية، ولكن بالأحرى هي أدوات بواسطتها تُكوّن ونُصنعُ عالمنا. ولما كانت اللغة معطى اجتماعيا غير محايد، فإنها تعكس في الواقع قيما وتوجهات فكرية وإيديولوجية معينة متضمنة في الخطابات العلمية.

⁵ كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 64.

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

ميثال فوكو من أن المعرفة مرتبطة بالقوة ولا يمكن أن تتفصل عنها، فكما تحتاج القوة إلى معرفة تبررها وتشرعها، تحتاج المعرفة كذلك إلى قوة تسندها وتثبت وجودها وبقائها في الحقل الأكاديمي.

يعتقد ما بعد الحداثيون أن نقدهم للنظريات السائدة في الحقل يعمل على كشف الجانب القيمي والمعياري فيها، وفصح تحيزاتها وتبنيها لتوجهات معينة، وبالتالي العمل على إسقاط مفهوم النظريات الكبرى التي تحتكر الحقيقة أو المعرفة (والتي جعلت منه حقلا مغلقا وأحاديا)، وفصح المجال للنظريات الأخرى التي تعكس بالضرورة قيما وأفكار وثقافات متنوعة ومختلفة، بما يجعل حقل العلاقات الدولية حقلا تعدديا وعالميا.

إذن، يدافع ما بعد الحداثيون بشدة عن ضرورة **انفتاح الحقل** على التعددية النظرية والفلسفية والإبستمولوجية والمنهجية، وضرورة أن يعكس حقيقة التنوع الموجود في واقع المجتمعات الإنسانية وفي تجاربهم وخبراتهم التاريخية، وكذا الالتفات إلى الأبعاد المختلفة التي تحكم الحياة الإنسانية ككل، خاصة القيميّة والمعنوية منها، ومواكبة الظروف الدولية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي نبهت الباحثين في العلاقات الدولية إلى وجود نظم عقدية متباينة، وعوامل ذاتية في السياسة الدولية، والتي جعلت الكثير من الافتراضات الأساسية في علم الاجتماع الغربي محل استفهام، لاسيما تلك التي تعتقد بعقلانية الفعل الإنساني وخطية تطوره الاجتماعي.

رغم صحة الكثير من إدعاءات ما بعد الحداثيين حول طبيعة المعرفة، وحول طبيعة الإنسان والمجتمع، وحول طبيعة الحياة السياسية الدولية. ورغم الطموحات والآمال التي عقدتها على تفكيك وإعادة بناء حقل العلاقات الدولية، بما يستجيب لفكرة الاختلاف والتعدد النظري وإعادة ربط السياسة بالأخلاق والذات بالموضوع والقيم بالحقائق... إلخ، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك. حيث لقيت ممانعة وانتقادات شديدة من طرف نظريات الاتجاه السائد. ويبرر ستيف سميث ذلك بكونها أفرطت في الجانب النظري ولم تهتم بدرجة كافية بالعالم "الحقيقي"، رغم تأكيد ما بعد الحداثيين على أنه لا يوجد في العالم الاجتماعي ما يسمى بالعالم الحقيقي.

هناك من يعيب على تيار ما بعد الحداثة افتقاره إلى مرجعية موحدة، وسقوطه في فخ التعددية المفرطة، مما يجعل العالم الذي ينشده ما بعد الحداثيون هو عالم مفكك، تسقط فيه كل المنظومات المعرفية والأخلاقية والجماعية، كما تغيب عنه الوجهة والغائية أو المقصدية، أي عالم بلا معالم. كما أن اعتماد ما بعد الحداثة على فكرة التفويض والهدم، جعلها لا تقدم للإنسان بديلا واقعيا وعمليا.

النقدية (Critical Theory):

تثير تسمية "النظرية النقدية"⁶ جدلا واسعا بين الباحثين والمفكرين حول المقصود بها. فعلى حين ذهب البعض إلى أن التسمية تنطبق على تلك النظريات أو المقاربات الفكرية للسياسة العالمية التي تتبنى وجهات نظر فلسفية وإبستمولوجية ومنهجية بديلة عما تقدمه نظريات الاتجاه السائد أو النظريات العقلانية، وبالتالي تصبح

⁶ من الناحية اللغوية، مصطلح **نقدي** هو واسع وفضفاض جدا، ولا يمكن أن يكون حياديا كوصف. إذ لا يمكن استعماله لوصف أحكام الواقع وإنما لوصف أحكام القيمة. فهو يعبر عن ذاتية الوصف وتفضيلاته، وبالتالي فإن محتوى مصطلح "نقدي" هو تابع لسياق معني ما حسب التوظيف والاستعمال، فهو لا يخل من بعد سياسي أو اجتماعي أو ثقافي... إلخ. وبناء عليه، فما يعتبره مُنظّر ما نقدا يمكن أن يعتبره آخر دوعما (Dogmatic)، مما يجعله من الناحية العملية غير مجد وغير مفيد في تمييز النظريات بعضها من بعض.

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

"النقدية" عائلة من النظريات التي تضم ما بعد الحداثيين والبنائيين والنيوماركسيين والنسويين بالإضافة إلى آخرين، بحيث أن ما يوحدهم ويميزهم في الوقت نفسه عن باقي النظريات الدولية الأخرى هو اهتمامهم بمسألة **البناء الاجتماعي** للسياسة العالمية. فإن آخرين يؤكدون على أن المقصود بالنظرية النقدية هو تلك الأفكار والأطروحات والإفتراسات التي تجد أصولها في الفكر الماركسي تحديداً، بحيث حاول مفكروها تطوير نظرية ذات منطلقات فكرية ماركسية، تستطيع أن تجابه هيمنة الواقعية، وتعطي البديل عنها فكرياً ونظرياً، ومن الناحية العملية تستهدف تغيير واقع السياسة العالمية الذي تهيمن عليه الرأسمالية.

إن البحث في مفهوم وجذور النظرية النقدية يحيلنا مباشرة إلى **مدرسة فرانكفورت** وروادها الأوائل مثل ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو، ويورغن هابرماس فيما بعد. وكذا إلى إسهامات المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي حول فكرة الهيمنة من خلال منظمات المجتمع المدني. وفي مجال العلاقات الدولية نجد أبرز من يمثل هذا التيار الفكري كلا من روبرت كوكس وأندرو لينكلايتز.

من الناحيتين الفكرية والفلسفية، ينظر للنظرية النقدية على أنها تجديد وإعادة بعث للمشروع الماركسي الرامي إلى تحرير المجتمعات الغربية المعاصرة من القيود التي فرضتها الليبرالية (ذات التوجه الرأسمالي اقتصادياً والديمقراطي سياسياً). وذلك من خلال تبني فلسفة مناقضة لكل ما تقدمه أو تدعو إليه فلسفة الليبرالية، ومن خلال استخدام مفاهيم وأدوات تحليلية مبتكرة وبديلة، تعكس النظرية النقدية من خلالها التوجه العام لنظريات ما بعد الحداثة إبستمولوجياً ومنهجياً.

ف هاربرت ماركيز⁷ هاجم سعي الوضعية الحثيث إلى تحقيق المعرفة العلمية المبنية على اعتبار الحقيقة كشيء معطى، موضوعية ومستقلة عن الذات، قابلة للإدراك والمعرفة عن طريق المنهج العلمي وفقط. ودعا من خلال كتابه "العقل والثورة" الذي نشره العام 1941 إلى **نظرية اجتماعية جدلية** مناقضة للعلم الاجتماعي الوضعي. وروبرت كوكس أكد بقوة على أن **المعرفة نسبية**، وأن المعرفة هي ذاتها جزء من الصراع الاجتماعي والصراع بين مشاريع هيمنة وهيمنة مضادة، إذ يقول "إن النظرية تتبع الواقع، لكن بنفس الوقت النظرية تسبق وتصفق الواقع". لقد أثار كوكس أسئلة تتعلق بالبناء الاجتماعي للمعرفة، وأراد تحدي فرضية أن العالم الاجتماعي يمكنه حقاً الدراسة الموضوعية للعالم بطريقة لا يُقحم فيها مصالحه الذاتية. وبالتالي، يجادل بأن الوضعية ليست محايدة ولا طريقاً مضموناً للوصول إلى الحقيقة، بل هي نفسها تعكس مجموعة من الإفتراسات حول السياسة والقوة والطبيعة الإنسانية والمعرفة. فهي نفسها تخضع للشرط التاريخي، أي ترتبط وتعبّر عن سياق تاريخي معين. يورغن هابرماس يخبرنا أن هناك **ثلاثة أشكال للنظرية**، جميعها ضرورية للتطور البشري. وهذه الأشكال الثلاثة تناظر وتعكس **ثلاثة مصالح معرفية**⁸، على النحو التالي⁹:

⁷ مفكر أمريكي من أصول ألمانية، ماركسي الفكر والتوجه الإيديولوجي، عرف عنه عداؤه الشديد ونقده الحاد للأنظمة السياسية الرأسمالية القائمة. اهتم بالتنظير للفكر اليساري الراديكالي وحركات اليسار الجديد.

⁸ حيث أن ما يعنيه هابرماس بالمصالح المعرفية هو أننا دائماً ما نطور المعرفة لغرض معين، وتحقيق ذلك الغرض هو أساس مصلحتنا في تلك المعرفة. وهنا نلاحظ أن هابرماس يسبق كوكس (صاحب المقولة الشهيرة النظرية هي دائماً لشخص ما، ومن أجل هدف معين) في الإشارة إلى ارتباط المصلحة بالمعرفة.

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

1- المصلحة التقنية المتمثلة في السيطرة على العمليات الطبيعية واستغلالها تؤدي إلى ظهور ما يسمى بالمعرفة التحليلية التجريبية أو العلوم الوضعية.

2- المصلحة العملية القائمة على التفاعل البشري والذي تلعب فيه اللغة الدور المحوري تؤدي إلى ظهور ما يسمى بالمعرفة التأويلية.

3- مصلحة الإنعتاق والتحرر المرتبطة باللغة من حيث أنها تسعى إلى تخليص التفاعل والتواصل من العناصر التي تشوّهه تؤدي إلى ظهور ما يسمى بالمعرفة النقدية.

يجادل هابرماس أن المعرفة النقدية جاءت كرد فعل على النوع الأول من المصالح والمعارف أو النظرية التي تمثلها، أي جاءت لكي تنقد وتعارض النظريات الوضعية التفسيرية.

وهذه الأخيرة يسميها روبرت كوكس بـ "نظرية حل المشكلة"، حيث تهتم بدراسة العالم كما هو موجود، من أجل معرفة الطرق التي تعمل بها المؤسسات والعلاقات الاجتماعية والسياسية. بينما تهدف النظرية النقدية إلى أن تكون مستقلة عن العالم المدروس، وفي الوقت نفسه تسأل كيف أتى هذا العالم إلى الوجود. فهي لا تقبل العالم كما هو موجود بل تحاول الوصول إلى معرفة مختلف المؤسسات والعلاقات الاجتماعية، كيف جاءت؟ وكيف تتحول؟ وبتعبير فريد شيرنوف، فإن النظرية النقدية تحاول أن تقدم نقدا عاما لكل من المجتمع والنظريات التقليدية حول المجتمع.

من الناحية المنهجية، يتبنى النقاد منهج "الديالكتيك" (أو المنهج الجدلي القائم على مفاهيم الجدلية المادية والمادية التاريخية) ويمزجونه بلمسة غرامشية. حيث يرون أن الواقع الاجتماعي والإنساني هو عبارة عن سيورة أو عملية دياكتيكية تتضمن عددا من العناصر أو الأضداد المتصارعة، وتعكس حالة التناقض المادي الذي يعيشه المجتمع، والذي يتجلى فيما بعد في تلك التناقضات التي تطفو على سطح البنى الفوقية. وبما أن العقل والواقع أو الفكر والمادة مترابطان على نحو صميمي أحدهما بالآخر - أي أن الفكر أو النظرية هي انعكاس مباشر للواقع، لكنها تستغل فيما بعد لتبرير وشرعنة الواقع - فإن هدف النظرية النقدية يصبح موجها نحو استقصاء والكشف عن الأضداد المترابطة دياكتيكا التي تحكم وتحدد طبيعة المجتمع، وتبيان آليات اشتغالها والأشكال التي تتخذها، وذلك بغية تفكيكها وإعادة بناء المجتمع المنشود. ويصدق ذلك على المستوى المحلي كما المستوى العالمي.

في مجال العلاقات الدولية، يعتقد النقاد أن السياسة الدولية ليست بمنأى عن تأثير وتجاذبات المصالح السياسية المختلفة، وكذلك الأمر بالنسبة للعلوم والمعارف والنظريات التي تعبر عنها. وبالتالي لا تستطيع أي نظرية مهما ادعت من حيادية وموضوعية منع التوجه المعيارى (القيمي) في اختيارها للمعطيات، وفي تفسيرها لها. فالنظرية تعكس وتُصاغ من خلال التأثيرات والبنى الاجتماعية والثقافية والإيديولوجية القائمة، ولذلك يجب أن تتوجه النظرية (النقدية) إلى نقد وكشف هذه البنى، والمساهمة في تغييرها نحو واقع بديل يتجاوز كل مساوئها.

⁹ إيان كريب، النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة: محمد حسين غلوم (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 244، 1999). ص 307.

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

روبرت كوكس، يجادل أنه بواسطة النظرية النقدية يمكننا طرح العديد من الأسئلة الجوهرية والحاسمة التي أغفلتها النظريات التقليدية، والإجابة عنها تمثل طريق الحل بالنسبة للعديد من المشكلات التي تواجهها المجتمعات الإنسانية. من هذه الأسئلة: كيف أتت الترتيبات السياسية العالمية الحالية إلى الوجود؟ كيف تشتغل وكيف تستمر؟ ما الأجندات والإيديولوجيات التي تخدمها؟ وكيف يمكن تغييرها؟ ولا تكتفي النظرية بأن تكون مرآة عاكسة للواقع كما هو، وإنما تضطلع بمهمة تغييره نحو الأحسن.

تركزت أعمال النقاد حول نقد وتفنيد أطروحات الواقعيين الجدد. حيث بدؤوا بتفنيد ادعاء الوصول إلى نظرية للعلاقات الدولية تكون **علمية وحيادية**، لأن ذلك غير ممكن بالنسبة للعلوم الاجتماعية التي تختلف في طبيعتها عن علوم الطبيعة. وفنّدوا فكرة "لا تاريخية" النظرية، لأن البنى الإقتصادية والسياسية الدولية ليست حقائق تاريخية أبدية ومؤكدة، وإنما أتت من خلال تفاعل معقد بين العديد من الفواعل التي تضم إلى جنب الدول فواعل أخرى تحت الدولة وفوق الدولة. وهاجموا مفهوم **الدولة** ونمط علاقتها مع غيرها من الدول في ظل **فوضوية النظام الدولي** كما يفترضه الواقعيون، ذلك أن الدولة والنظام الدولي هما بناءات تاريخية في إطار علاقات اجتماعية عالمية وداخلية، ناتجة عن عملية **بينذاتانية** بين إنشاء الدولة والنظام الدولي¹⁰.

لا تكتف النظرية النقدية بنقد ومساءلة الواقع الدولي القائم، وإنما تقدم مشروعاً سياسياً تسعى من خلاله إلى إقامة **تنظيم سياسي جديد للعالم**، يكون أكثر شمولية من حيث عدد الأطراف المشكلة له، وأكثر عدلاً وإنصافاً ومساواة بين هذه الأطراف. ويتم ذلك من خلال محورين أساسيين:

- 1- إعادة هيكلة الدول الحديثة ونظام الدول، للسماح بتطور مستويات أعلى من **العالمية**، من خلال العمل على تجريد الدولة من القوى التي تحتكرها، وإحلال نظام الدول ذات السيادة بهيكل من **الحكم العالمي**.
- 2- العمل على زيادة احترام **الاختلافات الثقافية** على المستوى العالمي، حتى يتم إزالة التعارض بين واجبات المواطن كمواطن وواجباته كإنسان في المقام الأول، من خلال التحرك نحو أشكال أخرى من **الجماعة السياسية**.

في هذا الصدد، يعتقد أندرو لينكلايتر أن التحرر في عالم العلاقات الدولية يجب أن يكون في إطار مفاهيم التوسع والحدود الأخلاقية للجماعة السياسية. أي أن عملية التحرر تقتضي - وجوباً - عملية فقدان سيادة الدولة لأهميتها الأخلاقية والمعنوية، والإتجاه نحو أطر سياسية واجتماعية أوسع. ولن يتم هذا إلا بالتحول بشكل كلي عن المؤسسات والحكومات الحالية إلى مؤسسات المجتمع العالمي. وفي السياق نفسه، يدعو مارك هوفمان (Mark Hoffman) إلى إقامة مجتمع ما بعد السيادة. حيث يعتبر أن الحركات الاجتماعية النقدية هي فاعل أساسي في تغيير الحدود السياسية القائمة وتحدي المسارات الإقصائية (التي شيدتها النظم القائمة). أي أنه يراهن على حركية المجتمع المدني وقدرته وفاعليته في إحداث هذا التغيير.

¹⁰ في هذا الصدد يجادل كوكس أن المعنى المُعطى لمفهوم الفوضى يبرز وجهات نظر ومصالح معينة ويُقصي أخرى. إذ يعمل على تركيز وتبرير وضع سائد يتسم بهيمنة القوى الرأسمالية الكبرى من خلال ما تملكه من تفوق اقتصادي وعسكري. وبدلاً من الحديث عن طبيعة الفوضى الدولية التي تقيد وتحدد سلوكيات الدول، يركز كوكس على نظام الإقتصاد السياسي العالمي، وعن أشكال الهيمنة والسيطرة الموجودة فيه، وعن كيفية التحرر منها.

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

لقد عدد لينكلايتر إنجازات النظرية النقدية للعلاقات الدولية فيما يلي¹¹:

1- بيّنت أن المعرفة ترتبط دائما بأهداف ومصالح اجتماعية موجودة مسبقا. وفي سياق التنظير للعلاقات الدولية قادت هذه الحجة إلى انتقادات قوية لنظرية الاختيار العقلاني (التي تبنتها كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة).

2- تُعارض النظرية النقدية الإدعاءات القائلة بأن البنى الموجودة في العالم الاجتماعي ثابتة وغير قابلة للتغيير. وبالمقابل، تفحص فرص إيجاد أكبر قدر من الحرية في العلاقات الاجتماعية.

3- النظرية النقدية تعلمت من/ وتغلبت على نقاط الضعف التي لازمت الماركسية، مؤكدة على أشكال التعلم الاجتماعي. ومستفيدة من جهد هابرماس في إعادة هيكلة وبناء المادية التاريخية، فاتحة بذلك إمكانيات جديدة لبناء سوسيولوجيا تاريخية بأهداف اعتناقية وتحررية.

4- النظرية النقدية تحكم على الترتيبات الاجتماعية من خلال قدرتها على تبني حوار مفتوح مع الآخرين، وتقديم أشكال جديدة للجماعة السياسية تتنافى مع الإقصاء غير المبرر.

لقد وقعت النظرية النقدية في مصيدة الانتقاد الذي وجهته للنظرية عموما، حينما ربطت المعرفة والنظرية بالمصلحة. وبالتالي، فهي كذلك منحازة وتخدم توجهات وأجندات معينة، تحت غطاء من التحرر والإنعتاق من هيمنة النظريات السائدة.

النسوية (Feminist Theory):

تعتبر من أهم النظريات التأملية التي لقيت قبولا وانتشارا واسعين في الأوساط الأكاديمية والعلمية المهمة بدراسة العلاقات الدولية في فترة التسعينيات من القرن العشرين. جاءت كرد فعل على التهميش والإقصاء والوضع السيئ الذي تعانيه المرأة (من جميع النواحي) في شتى بقاع العالم، وكرد فعل على التحيز الذكوري الفاضح الذي يمارس ضدهن من النواحي الفكرية والعلمية. وعلى اعتبار أن أكثر من نصف سكان العالم هم نساء، وأن المرأة حاضرة وموجودة وتساهم بفعالية في مختلف النشاطات الإنسانية والاجتماعية بمختلف مجالاتها، فإن النسوية تعمل على تغيير الأوضاع القائمة، واستبدالها بأخرى تتيح للمرأة حقوقا وحرية تعكس مكانتها الحقيقية في المجتمع.

إذا أردنا تحديد ما نقصده بالنسوية فإننا نواجه بعدد كبير من التعاريف، نذكر منها على سبيل المثال: معجم (Hachette) يعرف النسوية بأنها "منظومة فكرية أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن". ومعجم (Webster) يعرفها بأنها "النظرية التي تتادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة"¹². وسارة غامبال (Sara gambel) في كتابها "النسوية وما بعد النسوية" وصفتها بأنها "حركة سعت إلى تغيير المواقف من المرأة كإمرأة قبل تغيير الظروف القائمة وما تتعرض إليه النساء من إحجاف كمواطنات على

¹¹ N.J. Rengger, «Negative Dialectic? The Two Modes of Critical Theory in World Politics», in Richard wyn Jones (ed), **Critical Theory and World Politics** (USA: Lynne Rienner Publishers, 2001). p 97.

¹² مية الرحبي، "الموجات النسوية في الفكر النسوي الغربي". على الرابط: <http://civicegypt.org/?p=27463>

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

المستويات القانونية والحقوقية في العمل والعلم والتشارك في السلطة السياسية والمدنية¹³. ولويس تزيان تتبنى مفهوما حركيا ثوريا للنسوية، حيث ترى أنها "انتزاع وعي فردي في البداية ومن ثم وعي جمعي تتبعه ثورة ضد موازين القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية معينة"¹⁴. كارفان ج فوجال (Karven J Vogel) ترى أنها نظريات فلسفية، ورؤى سياسية، ومقاربات تحليلية، تهدف إلى العدالة الاجتماعية وإلى معاملة منصفة للمرأة، أو بمعنى آخر، تهدف إلى فهم وتحدي وتغيير ارتباط أدوار المرأة بالرجل¹⁵.

تكشف هذه التعاريف عن عنصرين أساسيين تتمحور حولهما النسوية، يتعلق الأول بالجانب الحركي والنضالي الذي تقوده النساء من أجل تأمين المزيد من الحقوق والحريات وانتزاع المكانة التي تليق بهن في المجتمع، ويتعلق الثاني بالجانب الفكري والمعرفي الذي ينادي بضرورة فسخ المجال أمام النساء كي يدلين بأفكارهن ومفاهيمهن وأطروحاتهن حول السياسة والثقافة والمجتمع.. إلخ. هناك من يصطلح على الجانب الأول بـ "النسائية"، تمييزا لها عن مصطلح النسوية الذي يُعنى بالأساس بالجانب الفكري والنظري لما يمكن أن تسهم به النساء في مجال السياسة والعلاقات الدولية.

يرى النسويون¹⁶ أن عالم المعرفة كان متحيزا بطرق وأشكال متعددة. حيث تم تجاهل أدوار ونشاطات النساء التي كان لها تأثير كبير في حركة النشاط والمصير الإنساني ككل، وتم إقصاء النساء كباحثات ومفكرات من النشاط العلمي والمعرفي، وذلك بالإستناد إلى افتراضات حول الفروق بين الجنسين (الجنس Sex)¹⁷ لا تبررها أي أسس أو شواهد إمبريقية. وعليه، تمثل هدف النسويين الأول في إثبات أن المرأة مثلها مثل الرجل تستطيع أن تنتج العلم والمعرفة، فهي لا تقل عنه شأنًا، ولا توجد أسباب موضوعية أو بيولوجية تحول دون ذلك، فقط هي الإعتبارات الاجتماعية والتاريخية التي درجت على أن تصنف المرأة في منزلة أقل من الرجل. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال العمل على مستويين:

- 1- مراجعة الأسس الفكرية الفلسفية والإبستمولوجية وكذا المنهجية التي قام عليها الفكر الغربي الحديث، وكشف مكامن التحيز فيه ضد المرأة، والأعداء والأسباب التي سبقت لتبرير ذلك.
- 2- يتعلق بتقديم البديل عن العلم الذكوري شرط ألا يكون علما أنثويا. وهو الأصعب والأكثر تحديا لمهمة النسويين.

¹³ المرجع نفسه.

¹⁴ المرجع نفسه.

¹⁵ Karven J. Vogel, « Feminist International Relation », in John T. Ishiyama and Marijke Breuning (eds.), **21st Century Political Science: A Reference Handbook** (California: Sage Publications, 2011). p 344.

¹⁶ مصطلح "النسويون" لا يقتصر فقط على الباحثات النساء، وإنما يضم كذلك العديد من الباحثين الذكور ممن يؤمنون بالمبادئ والأفكار التي نادى بها الفكر النسوي.

¹⁷ يميز النسويون بين مصطلحي "الجنس Sex" و"الجنس Gender"، فالأول يشير إلى الفروقات البيولوجية بين الجنسين باعتبارها استعدادات طبيعية وخلقية ونفسية ملازمة للإنسان من الصعب تغييرها، وعلى أساسها نميز "الذكر" من "الأنثى". أما الثاني فيشير إلى الفروقات الاجتماعية بين الجنسين باعتبارها صفات مكتسبة من خلال التفاعل الاجتماعي. وعليه، فهي بناءات اجتماعية يمكن تغييرها، وعلى أساسها يمكن التمييز بين "الرجل" و "المرأة". ومن هنا نفهم لماذا يراهن النسويون على مفهوم الجندر كأداة أساسية في تحليل وإعادة تشكيل المعرفة الإنسانية، ومن ثم بناء واقع اجتماعي جديد يعيد الإعتبار للمرأة بوصفها الشريك الفعلي للرجل.

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

من الناحية الفلسفية، ركز النسويون على نقد الفكر الفلسفي الغربي الذي قام على تعارض ثنائي، أعطى فيه التفوق والسيطرة دائما لكل ما هو ذكوري، ورفض اعتبار المرأة كائنا عقلانيا كاملا مثلها مثل الرجل¹⁸. ويلاحظ ذلك بوضوح في تاريخ الفلسفة الغربية منذ أفلاطون الذي رأى أن عقل الرجل هو وحده القادر على معرفة الحقيقة، مروراً بالتراث الديني لكل من اليهودية والمسيحية التي تعتبر أن المرأة هي أصل الخطيئة، لأنها أغرت آدم بالأكل من الشجرة، ولذا حكم عليها الرب بسيادة الرجل عليها نهائياً، ووصولاً إلى فرويد الذي رأى أن المرأة هي جنس ناقص، ولا يمكن أن تصل إلى منزلة الرجل أو أن تكون قريبة منه. مهمة النسويين هنا تتمثل من جهة في كشف وتعرية وفضح الفلسفة الغربية التي هي باعتقادهم "فلسفة ذكورية" بمضمونها وشكلها ومفاهيمها واهتماماتها. ومن جهة أخرى تصحيح تلك الصورة التي رسمت عن المرأة، واستبدالها بصورة المرأة التي تستطيع أن تفعل كل ما يفعله الرجل.

من الناحية الإستمولوجية، نشرت لورين كود (L. Code) في مجلة "ما وراء الفلسفة" سنة 1981 مقالا طرحت فيه السؤال التالي: **هل جنس العارف مهم من الناحية الإستمولوجية؟** الإجابة التقليدية كما تقدمها الفلسفة الوضعية هي النفي القاطع، لأنه بإمكاننا تحقيق الموضوعية التي تقتضي أن العالم المدروس له وجود خارجي ومستقل عن العالم الذي يدرسه. لكن لورين كود تشكك في مزاعم الوضعيين، وتجادل بان **العارف مسؤول عما يعرفه**، أي أن هناك ارتباطاً قائماً بين جنس العارف وموضوع المعرفة. فالمعرفة التي ينتجها الذكور هي انعكاس واضح لممارسات العلم السائدة، وهي ممارسات تقوم على أسس منهجية ذكورية، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال الإدعاء بأنها حقيقة مطلقة. فإنتاج المعرفة هو رهن بشروط إجتماعية، تشكل عنصراً وسيطاً بين الذات العارفة وموضوع المعرفة. والذات العارفة هي جزء لا يتجزأ من منظورها الإجتماعي. ويترتب على ذلك أن ممارسات إنتاج الذكور للمعرفة لا يمكن فهم شروطها ومقتضياتها إلا ضمن كونها ممارسات لفئة لها منظورها الخاص. ومن هذا المنطلق، فإنه إذا ما أتاحت الفرصة للنساء فإننا سنحصل على نتائج بحثية مغايرة تماماً لما وصل إليه الرجال، وسيتم إعادة النظر في كثير من المفاهيم والمسلمات والإفتراضات التي قامت عليها العلوم "الذكورية".

يعترف النسويون بصعوبة الفصل بين القيم والحقائق، فلا وجود للحقيقة المطلقة أو الحقيقة المنفصلة عن القيمة، فالحقيقة هي كذلك بناء اجتماعي مثل القيمة. ويتقاطعون مع العديد من الفلسفات والتيارات الفكرية التي اعتنقت المبادئ الما بعد حداثة في الإستناد إلى مفهومي: "السياقية" (Contextualization) التي تعني أن أي تفسير أو تأويل أو معرفة إنما يحدث داخل إطار أو سياق معين، و"المنظورية" (Perspectivism) التي تعني أن المعرفة لا تكون إلا من خلال منظور ورؤية معينة. وهذا ما يجعل من "النسبية" خاصية أساسية للمعرفة الإنسانية.

من الناحية المنهجية، يستخدمون مناهج بحث مختلفة، تتضمن لا على سبيل الحصر: الإثنوغرافيا، البحث الإحصائي، البحث المسحي، تحليل الخطاب، دراسة الحالة.

في مجال العلاقات الدولية، تركزت أهداف واهتمامات وأعمال النسويين على جانبين أساسيين:

¹⁸ أميرة سلمى، "إشكاليات النقد النسوي"، ص 01. على الرابط:

http://ar.bisan.org/sites/default/files/problematics_of_feminist_criticism.pdf

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

الأول: إعطاء المرأة المكانة التي تستحقها في إدارة الشؤون الدولية بمختلف هياكلها ومؤسساتها ومنظماتها، وفي جميع المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية .. إلخ. فالمرأة كانت حاضرة على الدوام على المستوى الدولي من خلال كل أعمالها ونشاطاتها والأدوار التي قامت بها، وسواء كان ذلك في زمن السلم أو في زمن الحرب، وعليه فهي لا تقل شأنًا ولا كفاءة عن الرجل في الإضطلاع بهذه المسؤوليات وهذه المهام.

الثاني: وهو الذي يهمننا في هذا الصدد، ويتمثل في فسح المجال المعرفي والأكاديمي أمام نشاط وإسهام الباحثات والمفكرات النسويات. فللنساء وجهات نظرن التي تختلف حتماً عن وجهات نظر الرجال فيما يخص دراسة وتحليل وتنظير العلاقات الدولية، حيث يعتقد أن الحقل الدراسي (النظري) للعلاقات الدولية يسيطر عليه الرجال من خلال الأفكار والمفاهيم والمصطلحات والإفتراسات والمقولات .. السائدة في الحقل، والتي تعكس تحيزاً و**هيمنة ذكورية** واضحة. مهمة النسويين هنا تتمثل في كشف وتعرية التحيزات الذكورية الموجودة عبر نقد مكثف لكل الإنتاج الفكري والنظري الذي تم في حقل العلاقات الدولية في مستوى أول، وفي المستوى الثاني محاولة تقديم البديل عنه من وجهة نظر النساء.

لتحقيق هذا الهدف، ينطلق النسويون في التأسيس لوجهات نظرهم من مفهوم محوري تم إهماله أو تجاهله في العلوم الإجتماعية والإنسانية ككل تحت تأثير الفلسفة الوضعية والمبادئ التي تدعو إليها وعلى رأسها الموضوعية والحيادية، يتمثل هذا المفهوم في "الجنذر" الذي شرحناه سابقاً. يعتقد النسويون أن الحياة الإجتماعية بكل مكوناتها هي **مجندرة** أو تخضع لتأثير الجندر، والعلاقات الدولية لا تشذ عن هذه القاعدة، فالمفاهيم والإفتراسات التي يسوق لها الواقعيون¹⁹ على أنها حيادية وموضوعية مثل القوة والأمن والسيادة والدولة والنظام الدولي والفوضوية وحتمية الصراع والحرب .. هي كلها مجندرة، أي أنها تعكس وجهة نظر الرجال وتصوراتهم عن طبيعة الإنسان، الدولة، العلاقات الدولية .. إلخ، وهي تصورات لا تخل من تأثير وتدخل عوامل ذاتية تتعلق بطبيعة الرجال وتكوينهم النفسي والعاطفي والإجتماعي، على اعتبار أن جنس العارف يؤثر على طبيعة المعرفة المتوصل إليها. فإذا نظرنا إلى هذه المفاهيم من وجهة نظر نسوية فإن معناها ومضمونها وحتى طبيعتها ستتغير، فالأمن عند الواقعيين مثلاً ذا طبيعة مادية عسكرية ومرتبطة أساساً بالدولة، لكن النسويين يوسعونه إلى مجالات وأبعاد أخرى غير عسكرية، وينوعون مصادر تهديده، ويربطونه بالفرد أكثر. والدولة عند الواقعيين هي فاعل عقلائي يسعى دائماً إلى تعظيم المصلحة المتمثلة في القوة والأمن، لكن عند النسويين الدولة لا تتبع دائماً اعتبارات العقلانية في التفكير والتصرف، فهناك اعتبارات معنوية وأخلاقية تحكم سلوك الدول. وطبيعة السياسة الدولية عند الواقعيين هي صراع مستمر من أجل القوة والنفوذ والسيطرة على الآخرين، لأن ذلك (حسب الواقعية الكلاسيكية) متأصل في الطبيعة البشرية للإنسان، لكن النسويين يسألون: عن أي إنسان يتحدثون؟ عن كل الإنسان، أم عن الإنسان الذي في مخيلتهم وتصورهم؟ ويجادلون بالمقابل أن الإنسان تحكمه الإعتبارات المعنوية والأخلاقية أكثر مما تحكمه الإعتبارات والاحتميات المادية الصرفة، وعليه فهناك دائماً إمكانية لتغيير وتعديل سلوكه إذا توفرت شروط ذلك. وعن فواعل العلاقات الدولية التي يحصرها الواقعيون في الدول (التي تعتبر الممثل

¹⁹ يجادل النسويون أن أحد القرائن والدلائل البينة على التحيز الذكوري الفاضح في حقل العلاقات الدولية هو أنه لا يوجد أي اسم أنثوي ضمن رواد ومنظري العلاقات الدولية البارزين، وذلك لا يرجع بالطبع إلى نقص في القدرات العقلية أو الفكرية للنساء، وإنما للإقصاء والتهميش الممارس ضد النساء من طرف الرجال.

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

الشرعي والرسمي والوحيد للشعوب والمجتمعات)، يرى النسويون أن هذه النظرة قاصرة وإقصائية ومحتيزة، بحيث لا تهتم بما يحدث داخل الدول ولا النتائج المترتبة عن ذلك على الصعيد الدولي، فالدولة ليست مفهوما محايدا يعبر بحق عن عموم الشعب (نساء ورجال)، وإنما هي مفهوم **مجندر** يعكس صفات ذكورية خالصة، ولا أدل على ذلك من استبعاد النساء من المسؤوليات وأجهزة صنع القرار.

نشير إلى أن النسوية لا تمثل نظرية واحدة، ولا حتى اتجاها فكريا متجانسا ومتماسكا، وإنما طيفا واسعا من المواقف الفكرية والنظرية التي تلتقي حول وجوب أن تتال النساء المكانة اللاتقة بهن في كل المجالات الفكرية والعملية، وتختلف أو تفترق حول آليات تجسيد وتحقيق ذلك. ورغم عدم الاتفاق حول تصنيف محدد لها، إلا أن عددا من المراجع الأكاديمية يوردها (ليس بالشكل نفسه) على النحو التالي:

1- النسوية الليبرالية: التي يعمل أنصارها على المطالبة بمساواة المرأة بالرجل من حيث التمتع بالحقوق السياسية والمدنية وإدارة الشأن العام، سواء تعلق المجال بالسياسة الداخلية أو السياسة الدولية. وهي في الحقيقة تعكس اهتمامات المرأة التي تعيش في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة بالدرجة الأولى، والتي تختلف في وضعها وأهدافها وطموحاتها عن المرأة في باقي الدول الأخرى.

2- النسوية الماركسية/ الإشتراكية: يعتقد النسويون الماركسيون أن سبب لا مساواة المرأة أو النساء مع الرجال يجد مصدره في طبيعة النظم الرأسمالية القائمة، بما فيها النظام العالمي. ولتغيير هذا الوضع لابد من إسقاط الرأسمالية والقضاء عليها. بينما يذهب الإشتراكيون منهم إلى أن وضع التهميش والإقصاء واللامساواة الذي تعانيه النساء في النظم الرأسمالية بقي مستمرا حتى في النظم الجديدة التي تبنت الإشتراكية، والسبب في ذلك يرجع إلى **النظام الأبوي** القائم في كل من النظمين، وعليه فإن تحرير المرأة من قيود النظام الأبوي هو الكفيل بتحقيقها مكانة متساوية مع الرجل.

3- وجهة النظر النسوية: على عكس النمطين السابقين، لا ينطلق أصحاب هذا الإتجاه من الوضع العام للمرأة وكيفيات تغييره، وإنما تنصب اهتماماتهم على دراسة وبيان كيف أن الرؤى والأفكار والأحكام المستندة إلى عامل **الجنس** هي التي حددت الفروقات الإجتماعية بين الجنسين، وجعلت المرأة في مكانة ومرتبة دون الرجل. وعليه فالنظر إلى السياسة العالمية من خلال وجهة النظر هذه سيغير جذريا فهمنا للعالم، ومعه سيتغير الواقع الفعلي للمرأة.

4- النسوية ما بعد الحداثية: تعارض التوجهات الوضعية لكل من النسوية الليبرالية والماركسية/ الإشتراكية، وترفض النظريات الكبرى التي تهيمن على الحقل وتدّعي العالمية، لأنها تمثل في الحقيقة ثقافة الرجل الأبيض. لا تؤمن بإمكانية الحيادية في الحكم والتحليل حتى ولو انطلقنا من الجندر أو الجنس، وبالتالي لا يمكن المراهنة عليهما في الوصول إلى فهم حاسم ونهائي بالنسبة لمشكلة عدم مساواة المرأة بالرجل.

5- النسوية ما بعد الكولونيالية: يرى أصحابها أن مشكلة النساء في الدول التي خضعت للإستعمار هي جزء من المشكلة العامة التي تعانيها مجتمعات هذه الدول رجالا ونساء. وبالتالي، فالهدف الأساسي هو التحرر من تبعات الإستعمار وفق نظرة شمولية تدمج النساء إلى جنب الرجال في عملية التحرر هذه.

وُجهت انتقادات عديدة للنسوية. منها أنها لا تقدم نظرية متماسكة وموحدة مما يضعف موقفها النظري، وهذا بسبب تشظيها بين عدد من التوجهات الفكرية والمنهجية المتناقضة في بعض الأحيان. كما أنها تقفز على حقائق

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

الطبيعة والتاريخ والإجتماع حينما نادى بعض مفكرها بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة، إلى الحد الذي اعتبرها البعض نوعا من المثالية والطوباوية. بالإضافة إلى أن العمل على التحرر من الهيمنة والمركزية الذكورية قد يوقعها في فخ السقوط في المركزية الأنثوية. بعد النسويين ما بعد الحداثيين (المتطرفين) سقطوا في فخ العدمية والعشبية حينما نادوا بإسقاط وهدم كل البنى والعلاقات الإجتماعية القائمة، دون أن يقدموا البديل عنها.

البنائية الإجتماعية (Social Constructivism):

برزت البنائية كمشروع تنظيري واعد للعلاقات الدولية بداية من تسعينيات القرن العشرين على يد مجموعة من المفكرين يتقدمهم نيكولاس اونايف، فريدريك كراتوشويل، وألكسندر ونت. كرد فعل وكمحاوله لتجاوز أزمة التنظير العميقة التي شهدتها الحقل، إثر النقاش والإنقسام الكبير الذي حدث بين العقلانيين والتأملين (أو بين الوضعيين وما بعد الوضعيين) حول الأسس الفلسفية، الأنطولوجية، الإبيستمولوجية والمنهجية التي ينبغي أن يبنى عليها علم العلاقات الدولية²⁰، والذي (أي الإنقسام) جعل من إمكانية الحوار أو التواصل بينهما مستحيلة ومنعدمة، وذلك لانعدام أي أرضية مشتركة يمكن تأسيس النقاش عليها. إذن، مشروع البنائيين²¹ تمثل تحديدا في محاولة إيجاد مثل هذه الأرضية المشتركة، أو بتعبير وندت إيجاد الأرضية الوسطى (The middle ground) التي يمكن من خلالها جسر فجوة الخلاف بينهما والتأسيس لخارطة تنظير جديدة يتبناها الطرفان معا.

تمثل مسعى البنائيين في هذا الصدد، وعلى رأسهم ألكسندر ونت، في إبراز أهمية ومحورية البعد الأنطولوجي في دراسة العلاقات الدولية، وذلك من خلال إعادة البت في مسألة ترتيب الأولوية أو الأسبقية بين السؤال الإبيستمولوجي (كيف نعرف؟) والسؤال الأنطولوجي (ماذا نعرف؟)، ومن منهما يحدد الآخر، هل نحدد محتوى وموضوع ماذا ندرس ثم نقرر على ضوءه كيفية دراسته؟ أم أن كيفية ومناهج وطرق الدراسة هي التي تحدد لنا ما الذي ندرسه وما الذي لا ندرسه؟

يقرر الوضعيون أن العلم يعرف بمنهجه لا بموضوعه، فليس للعلم موضوع محدد، سواء كان ذلك في مجال الطبيعيات أو في مجال الإجتماعيات، فالعلم هو العلم بغض النظر عن ممارسه؟ أو على ماذا يمارسه؟ لكن للعلم منهج، وهي قواعد المنهج العلمي المتعارف عليها، ومقتضياته²² هي التي تحدد لنا جملة المواضيع التي يمكن دراستها. بينما يقرر البنائيون أن هذه النظرة قاصرة وإقصائية وتضليلية في الوقت نفسه، حيث أنه إذا تمسكنا بهذا الفهم المادي الوضعي للعالم وللعلم الذي يدرسه، فإننا سوف نقصي قسما كبيرا من المواضيع من الدراسة العلمية، بما فيها الطبيعيات. فعلى سبيل المثال لا شيء يجبرنا على دراسة الهيكل الجزيئي في الفيزياء بدعوى أنه لا يمكن مشاهدته، ومع ذلك تعد الجزيئات والذرات والأنوية ... مواضيع أساسية في أي دراسة علمية فيزيائية. كذلك الأمر بالنسبة للعديد من الظواهر الإجتماعية بما فيها العلاقات الدولية، فهيكل السياسة الدولية

²⁰ Chris Reus-Smit, «The Constructivist Turn: Critical Theory after the Cold War», Working Paper No.1996/4, Canberra, National Library of Australia, p02.

http://archive.sgir.eu/uploads/NEVES-SILVA-sgir_ct-pp.pdf

²¹ من نقصد ههنا هم البنائيون الحداثيون الذي يتبنون إبيستمولوجيا وضعية وأنطولوجيا ما بعد وضعية، ويؤمنون بإمكانية إيجاد أرضية مشتركة لبعث النقاش بين العقلانيين والتأملين. أما البنائيون ما بعد الحداثيين فإنهم لا يؤمنون بهذه الإمكانية مطلقا.

²² العلم في مفهوم الوضعيين يدرس كل ما هو مادي، محسوس وملمس، يمكن قياسه، تكميمه، التعبير عنه رياضيا... إلخ، وما لا يخضع لهذه الشروط يدخل في مجال الفلسفة والفن... إلخ.

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

ليس من الأشياء المشاهدة، ومع ذلك لا يمكن نفي وجوده بدعوى عدم مشاهدته. يصل البنائيون إلى نتيجة مفادها أن الإنطلاق من السؤال الإبستمولوجي قد أضر كثيرا بالسؤال الأنطولوجي، وعليه ينبغي إعادة ترتيب الأولوية بينهما، بحيث أن الإنطلاق من الأنطولوجيا سيتيح لنا دراسة المواضيع الجوهرية والأساسية في أي حقل دراسي دون إقصاء أو استبعاد من جهة، ومن جهة أخرى يتيح لنا القدرة والفرصة لابتكار مناهج وأدوات بحثية جديدة تستطيع التعامل مع هذه المواضيع.

إن الإنطلاق من الأنطولوجيا في دراسة الظواهر الاجتماعية، يعني ابتداء تحديد ماهيتها وطبيعتها ومكوناتها.. إلخ. فإذا كان العقلانيون الوضعيون ينظرون إلى الواقع الاجتماعي نظرة مادية بحتة، أي أنه معطى مسبق، باعتباره جزءا من الطبيعة، يخضع لقوانين موضوعية، مادية، وحتمية يمكن اكتشافها فقط باتباع قواعد المنهج العلمي التجريبي؛ فإن البنائيين ينظرون إلى الواقع الاجتماعي نظرة اجتماعية تكوينية، أي أنه مبني اجتماعيا وليس معطى، فوجوده وجود مثالي (أي معنوي) وليس وجودا ماديا بحتا، ذلك أن البنى والهياكل والوظائف والعلاقات والسلوكيات .. الاجتماعية كلها يتم بناؤها بشكل تبادلي أو بين الذات الإنسانية المختلفة (*Inter-subjectivity*)، حيث أن التفاعل بين الأفراد من خلال الأفكار، القيم، المعايير والهويات هو الذي يؤسس لشيء اسمه الواقع أو الظاهرة الاجتماعية، فهي على خلاف الظاهرة الطبيعية، ظاهرة إرادوية تخضع لإرادة الأفراد في تشكيلها وصيرورتها، وبالتالي فهي ليست حتمية ممتعة ضد محاولات التغيير. لكن هل ينفي هذا أن الواقع الاجتماعي له وجود مادي يمكن إدراكه؟

يذهب البنائيون ما بعد الحداثيون إلى نفي الوجود المادي للواقع الاجتماعي بصفة مطلقة، إذ لا وجود له إلا من خلال الإدراك والمعاني واللغة والخطاب .. إلخ، وبالتالي فطرق ومناهج دراسته تختلف كلياً مع ما يذهب إليه الوضعيون، ومنه فلا يمكن أبداً الحديث عن تقارب أو توافق بين العقلانيين والتأمليين. بينما يذهب الحداثيون²³ منهم إلى الإقرار بوجود قاعدة مادية لأي واقع اجتماعي، فالبنى الاجتماعية لها وجود فعلي رغم أنه لا يمكن ملاحظتها بصفة مباشرة، ويمكن التحقق من ذلك من خلال التأثير الذي تمارسه على الأفراد، والقيود التي تفرضها عليهم.. إلخ، وبالتالي يمكن دراستها بطريقة موضوعية، مع مراعاة ضرورة الإنفتاح على بقية المناهج الأخرى التي تتلاءم مع فكرة أنه إلى جانب المدلول المادي للظاهرة هناك مدلولات معنوية وفكرية وقيمية تؤثر على إدراكها وفهمها، وبدونها يكون الإدراك المادي قاصراً.

يخلص البنائيون من خلال نقدهم للتوجه الأنطولوجي للعقلانيين الوضعيين إلى القول بأن واقع السياسة الدولية هو من طبيعة بينذاتانية (*Inter-subjectivity*)، وهو نتاج التفاعل والإتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم المعتقدات والقيم والأفكار. فالواقع المادي أو الاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها له الفاعلون، والإدراك أو الفهم الجماعي هو ما يمنح الأشياء المادية معنى ما يساعد على تكوين الواقع، ومثال ونت الشهير حول المسدس يختصر منطلقات البنائيين في تحليل ظواهر العلاقات الدولية، حيث يقول "المسدس بين أيدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده بين أيدي عدو، لأن العداء علاقة اجتماعية وليس علاقة مادية".

²³ نلاحظ هنا أولى خطوات التقارب مع العقلانيين، وهي الاعتراف بالوجود المادي للواقع الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الوجود المثالي أو المعنوي له.

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

من الناحية الإستمولوجية والمنهجية، يعتقد البنائيون الحداثيون بإمكانية الدراسة العلمية للسياسة الدولية، أي إمكانية أن تكون لنا نظريات موضوعية يمكن التأكد من صحتها أو تكذيبها في مقابل الشواهد والأدلة الإمبريقية، ويرجع افتراضهم هذا إلى تسليمهم بأن للواقع الإجتماعي وجود مادي يحكمه. إلا أن هناك بعض التحفظات التي يسوقونها على ذلك، فونت يجادل بأنه رغم الوجود المادي والمستقل للواقع السياسي الدولي إلا أنه لا يمكن معرفته بطريقة حسية مباشرة، وإنما نحتاج إلى وسائط تلعب دور التعريف بهذا الواقع، هي الأفكار والقيم والمعايير والهويات المشتركة (الجمعية)، وبدونها لا يمكن أبدا التعامل مع هذا الواقع الذي هو مبني أصلا، فإدراك الواقع ومعرفته يحدث من خلال هذه الوسائط التي تعطي للأفعال والسلوكات والبنى الإجتماعية معانيها ومدلولاتها. كما أن ونت يفرض مفهوم العلم (بنسخته الوضعية) القائم على إدراك ومعرفة الواقع من خلال علاقات سببية ميكانيكية حتمية وفق منطق ومبدأ التفسير، ويستعيز عنه بمفهوم للعلم يلعب فيه الفهم القسدي والغائي إلى جانب التفسير دورا مهما في إدراك الوقع ومعرفته.

من حيث مستويات التحليل أو مصادر تفسير السلوك الإجتماعي للفاعلين، يذهب ونت إلى القول بأن تحليل السياسة الدولية يجب أن يكون **كلانيا** أو **بنويو**²⁴، أي ينطلق من تحليل وفهم طبيعة النظام الدولي القائم بغية فهم وشرح السلوك الخارجي للدول، أي تماما كما يفعل الواقعيون الجدد. لكن ونت يختلف عنهم في مسألة علاقة التأثير والتأثير التي تحدث بين النظام الدولي والدول، أو ما يعرف بـ "إشكالية البنية - الفاعل"، حيث يرى - بخلاف الواقعيين الجدد الذين يعتقدون أن النظام الدولي هو بنية مستقلة عن الوحدات المكونة له، وبالتالي يؤثر فيها ولا يتأثر بها- أنها علاقة في الإتجاهين معا، أي أن هناك **تكوينا متبادلا** بين البنية والفاعل، فالنظام الدولي يمارس تأثيره في تحديد وتشكيل سلوكات الدول (وهوياتها ومصالحها)، كما أنه في الوقت نفسه يتأثر بالتغيرات التي تحدث على مستوى مصالح وهويات وإدراكات الدول التي لها كذلك محددات داخلية. **كيف ذلك؟** يشير البنائيون إلى أن الواقعيين الجدد قد وقعوا في مأزق منهجي أثناء تبنيهم لمنهج التحليل البنوي في تفسير السلوك الخارجي للدول، حيث أنه من أجل فهم وتفسير سلوك الفواعل (الدول) فإنهم يعودون إلى بنية النظام الدولي، لكن من أجل تحديد طبيعة هذه الفواعل وهوياتها ومصالحها فإنهم يهتمون هذه البنية ويفترضون أن هذه الطبيعة محددة سلفا (كائنات مادية عقلانية). وبالتالي، فهم يقبلون أن بنية النظام الدولي هي التي تشكل سلوك الدول، لكنهم يرفضون فكرة أنها تشكل كذلك هوياتها ومصالحها. وللخروج من هذا المأزق يقترح البنائيون فكرة التشكيل المتبادل بين البنية والفاعل، فكما تعمل البنية على تشكيل الفاعل وتحديد هويته ومصلحه، فإن الفواعل ومن خلال تفاعلهم الإجتماعي يعملون على إعادة تشكيل البنية.

من الناحية المنهجية، يتبنى البنائيون عددا موسعا من الخيارات المنهجية التي تتلاءم مع توجهاتهم الأنطولوجية المثالية، حيث إن التعامل مع السياسة الدولية بوصفها بنية إجتماعية (لا مادية) تتكون من القيم والأفكار والمعايير والهويات، يفرض على الباحثين اللجوء إلى مناهج كيفية من قبيل: التأويل أو الهارمونيقيقا، وتحليل الخطاب، ودراسة المضمون،.. إلخ.

²⁴ لا يتبنى كل البنائيين الحداثيين مستوى النظام الدولي في تحليل وتفسير السلوك الخارجي للدول. فعلى سبيل المثال ينطلق كل من كراتوشويل وجون راقي من فكرة **الجمع** بين مستوى النظام الدولي ومستوى الدولة لفهم السلوك الخارجي لهذه الأخيرة، لأن هناك علاقة تكوينية تبادلية بين الدولة والنظام الدولي مرتبطة بالظروف التاريخية التي نشأت في ظلها.

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

في مجال العلاقات الدولية، حاول البنائيون تجاوز إخفاقات النظريات العقلانية في تفسير وفهم السلوك الخارجي للدول، وفي تفسير وفهم التغير الذي يحدث على مستوى النظام الدولي. وذلك بتقديم **نظرية إجتماعية** لا تدعي مطلقاً أنها تتنبأ مسبقاً بسلوكيات الدول وتصرفاتها، وإنما تقدم إطاراً تحليلياً يمكن من خلال تفسير وفهم هذه السلوكيات والتصرفات، تماماً كما تفعل نظرية الاختيار العقلاني. فهي تخبرنا كيف ستتصرف الدول في حالات وشروط بعينها، لكنها لا تخبرنا بمضمون ومحتوى هذا التصرف. وفي هذا المقام يدعي البنائيون أن نظريتهم هي شاملة ويمكن تطبيقها في العديد من الفروع العلمية الأخرى.

كما فعل الليبراليون الجدد، حاول ونت الإنطلاق من بعض افتراضات الواقعيين الجدد (مع بعض التعديلات عليها) للوصول إلى نتائج مخالفة بشأن فهم وتحليل السلوكيات الخارجية للدول. كيف ذلك؟

أولاً: يعتقد ونت أن النظام الدولي ذا طبيعة **فوضوية**، ولكن ليس بالمعنى الذي ذهب إليه الواقعيون الجدد حينما تصوروا من طبيعة صراعية على الطريقة "الهوبزية" وبشيء من الحتمية. ف ونت يدعي أنه ليس هناك منطق للفوضوية متأصل بذاته ومستقل عما ترغبه الدول أو تعتقده، ف **الفوضى هي ما صنعه الدول منها** بتعبيره، ولذلك فإن لها أكثر من منطق. الفوضى بحد ذاتها وعاء فارغ ليس له منطق فطري حقيقي، فالفوضويات تكتسب أكثر من منطق كنتيجة لنمط البنية الذي نتصوره بداخلها. والشرط الذي يضعه ونت لإمكانية تعدد معاني "الفوضى" هو أن نتصور البنية مفاهيمياً بلغة إجتماعية وليس بلغة مادية كما يفعل الواقعيون الجدد أو نظرائهم من الليبراليين الجدد. ومعنى هذا أن نلجأ إلى تحديد طبيعة الثقافة السياسية للمنظومة الدولية القائمة إذا ما أردنا تحديد طبيعة ومضمون بنيتها الفوضوية. فعلى سبيل المثال تختلف طبيعة الفوضى الناجمة عن إدراك الدول لبعضها البعض على أنها أصدقاء عن تلك التي تنتظر فيها الدول إلى بعضها البعض بعين العداوة، ففي الأولى تسود بنية الصداقة وما يستتبعها من تعاون، وفي الثانية تسود العداوة وما يستتبعها من نزاعات وحروب، وكلتا الحالتان ممكنتان، وعليه فإن تنوع البنى الإجتماعية في ظل الفوضى هو أمر ممكن ويعتمد على إرادة وإدراكات الدول نفسها.

ثانياً: يُسلم ونت مع الواقعيين الجدد بأن الدول هي الفواعل الأساسية في السياسة الدولية، لكنه يخالفهم بشأن تحديد طبيعة هويتها²⁵ ومصالحها²⁶، وبشأن ترتيب الأولوية والأسبقية بينهما. فإذا كان الواقعيون يفترضون بأن مصالح الدول هي شيء معطى مسبقاً ومحدد سلفاً، حيث أن الدول تسعى دائماً إلى تعظيم مصالحها المتمثلة في الأمن بالدرجة الأولى، وذلك بسبب البيئة الدولية الفوضوية التي تعيش فيها، وبالتالي فإن هذه المصلحة هي التي تجعل من الدولة كائناً عقلانياً (الهوية)؛ فإن ونت يجادل بأن هوية ومصالح الدول ليست معطى طبيعياً بل

²⁵ تعد **الهوية** عنصراً مهماً في التفاعل الإجتماعي بصفة عامة. حيث تقوم بوظيفة التعريف في المجتمع، فهي تخبرك وتخبر الآخرين من أنت؟ وتخبرك من هم الآخرون؟ وبعبارة أخرى تعتبر الهوية بمثابة الصورة التي يحملها الفاعل (الدولة هنا) عن نفسه ويتعامل على أساسها مع الآخرين، وفي الوقت نفسه الصورة التي يحملها الآخرون عنه ويعاملونه على أساسها. كما أنها ليست ثابتة بل متغيرة حسب محددات داخلية تتعلق بالفاعل نفسه وأخرى تتعلق بالبيئة الخارجية وكذا بعملية التفاعل التي تحدث بينهما.

²⁶ تشير **المصلحة** إلى ما يريده الفاعلون الاجتماعيون؟ إنها تعني الحاجات والرغبات التي يسعون إلى تحقيقها.

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

هي معطى إجتماعيا، وأن الهويات أسبق وجودا من المصالح²⁷، ذلك أنه لا يستطيع الفاعل أن يعرف ماذا يريد؟ حتى يعرف من يكون؟ لأن هوية الفاعل هي التي تقوده إلى تحديد خياراته ورغباته بدقة، وتعمل على تزويده بالدافع اللازم لتحقيقها.

ثالثا: يخالف ونت الواقعيين الجدد في مسألة العلاقة بين البنية والفاعل. فبينما يحتاج والتز بأن البنية (النظام الدولي) هي التي تحدد وتشكل سلوك الدول دون هوياتها ومصالحها التي هي محددة سلفا، وبالتالي يصبح سلوك الدول هو دالة تابعة لمتغير مستقل هو النظام الدولي. فإن ونت يجادل بأنه من المستحيل أن يكون للنظام الدولي كامل الدور في تحديد سلوكات الدول دون تدخل عوامل تتعلق بخصائص الدول ذاتها، والتفاعلات التي تحدث بينهما (بين البنية والفاعل). فكما أن البنية (النظام الدولي) تلعب دورا مهما في تشكيل هويات ومصالح وسلوكات الفاعلين (الدول)، فكذلك الأمر بالنسبة للفاعلات التي تعمل على تشكيل وإعادة تشكيل البنى من خلال تفاعلها الإجتماعي. وعليه كما يعتقد ونت فإن عملية التشكيل تكون متبادلة بين البنى والفاعلات²⁸، وهي ما يفسر إمكانية التغير الحاصلة سواء في بنية وطبيعة النظام الدولي، أو في هويات وأفضليات ومصالح الدول.

ما الذي أضافته البنائية في فهم وتحليل العلاقات الدولية؟

يعتقد تيد هوف (أحد أنصار البنائية) أن البنائية استطاعت أن تقدم حلولاً ومفاهيم بديلة لعدد من المشكلات والقضايا التي أثارها منظرو الاتجاه السائد بشقيه (النيواقعي والنيوليبرالي) مثل: توازن التهديد، مأزق الأمن، المفاهيم المؤسسية النيوليبرالية للتعاون في ظل الفوضى، والنظرية الليبرالية للسلم الديمقراطي. وتفصيل ذلك كما يلي:

1- توازن التهديد؛ يفترض الواقعيون الجدد في مسلمة تقليدية أن الدول تتحالف ضد القوة أو الطرف الأقوى، ويستدرك ستيفن والت على هذا الافتراض بالقول إنه خاطئ إمبيريقيا، إذ تتحالف الدول في حقيقة الأمر ضد التهديدات، فالدول لا تتحالف ضد القوة وإنما ضد نمط خاص ومعين من القوة. وهنا يتدخل البنائيون ليشيروا إلى العنصر المفقود في النظرية الواقعية لتوازن التهديد كما قدمها والت والمتمثل في إدراك التهديد (Threat Perception)، فالإقرار بأن الدول تتحالف ضد التهديد معناه ضرورة التسليم بأن التهديد هو عملية إدراكية ومن طبيعة مثالية، ومنه وجوب العودة إلى فهم وتحليل هويات وتصورات وإدراكات الفاعلين لأنفسهم ولغيرهم في مجال السياسة الدولية.

²⁷ يقر ونت أن هذه الأسبقية هي من الناحية النظرية، أما من الناحية العلمية فلا يمكن الفصل بينهما إطلاقا. حيث يقول ونت: "بدون المصالح لن تكون للهويات قوة دافعة، وبدون الهويات فإن المصالح لن تكون لها وجهة محددة".

²⁸ يُبرّر ونت موقفه هذا بالقول أن طبيعة التشكيل المتبادل بين البنى والفاعلات اقتضاها سببان اثنان:

- 1- الاعتقاد بأن البشر هم فاعلون واعون بمقاصدهم وتؤدي أفعالهم إلى تغيير وإعادة إنتاج المجتمع الذي يحيون فيه.
- 2- التسليم بأن المجتمع مكون من علاقات إجتماعية تقوم بترتيب وهيكل التفاعل بين هؤلاء البشر، فنحن نحيا في عالم له وجود مسبق ومنظم ومهيكل بحيث يؤثر في سلوكياتنا وأفعالنا بشكل مباشر، لكن ومع ذلك فنحن وكلاء لهم مقاصد وهويات مستقلة في هذا العالم ونعمل بالمقابل على تشكيله وإعادة تشكيله على نحو مستمر.

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

2- مأزق الأمن؛ ينتج حسب الواقعيين الجدد عن عامل اللاتيقين (*Uncertainty*)، فالدول لا تكون متأكدة على وجه اليقين من مقاصد ونوايا الدول الأخرى بسبب عدم كفاية معرفتها وثقتها بالآخرين، وبالتالي هناك إمكانية كبيرة لانخراط الدول في سلوك نزاعي ضد بعضها البعض. لكن البنائيين يتساءلون عن صدق هذا الافتراض والتحليل بالنسبة إلى الدول أعضاء الحلف الواحد أو بالنسبة لأعضاء المؤسسة الاقتصادية الواحدة أو بالنسبة لدولتين سلميتين أو بين دول محايدة وهلم ما جرا. يعتقد البنائيون أن "عامل اللاتيقين" في السياسة الدولية يمكن أن يكون مسببا كبيرا للتهديد كمتغير ولكن ليس كعنصر ثابت، بالإضافة إلى أن "الهويات" تعمل على الإقلال من خطر اللاتيقين، فالدول تدرك باقي الدول الأخرى بشكل مختلف ومتميز، فالقدرات النووية لفرنسا وروسيا الاتحادية مثلا لها إدراك وفهم مختلف بالنسبة لصانع القرار البريطاني.

3- التعاون النيوليبرالي؛ يضع الليبراليون الجدد شرطا أساسيا لتحقيق التعاون بين الدول يتمثل في مبدأ "شفافية الفعل" (*Transparency of Action*)، وهذا لا يمكن تحقيقه حسبهم إلا عن طريق المؤسسات الدولية التي تزيد من عامل ثقة الدول بعضها ببعض، أي تصبح "آلية مراقبة" تتيح للدول رؤية ما تفعله الدول الأخرى، كما أنها تخلق قواعد وإجراءات للرقابة والعقوبة مما يدفع الدول إلى الالتزام بعملية التعاون الدولي. ورغم أن البنائيين يشاركون الليبراليين الجدد فكرة إمكانية التعاون الدولي في ظل الفوضى إلا أنهم يختلفون معهم في كيفية حدوث ذلك، فالليبراليون الجدد ينطلقون من مسلمة رغبة الدول (مصلحة محددة سلفا) في تحقيق التعاون الدولي ولكنهم يصطدمون بعامل البيئة الخارجية، وعليه فإنهم يشتغلون على كيفية جعل هذه البيئة (عامل خارجي) محفزة وحاضنة لعملية التعاون، بينما يبدأ البنائيون من العامل الداخلي المتعلق بهوية الدولة في تقدير وفهم مصالحها في منطقة أو مجال معين، وبالتالي فإن توزيع الهويات والمصالح المتنافسة هو الذي يساعد على تفسير إمكانية التعاون بين الدول.

4- نظرية السلم الديمقراطي؛ الفرضية التقليدية التي يسوقها الليبراليون الجدد من أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها تتعلق بطبيعة ومسارات اتخاذ القرار بشأن الحرب والسلم داخل أنظمة هذه الدول والتي يلعب فيها الإعلام دورا كبيرا. لكن البنائيين يعطون تفسيراً آخر، فإذا كانت الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض فذلك بسبب إدراك كل منها للآخرين، على اعتبار أن هويات ومصالح الدول تشكلها المعايير والممارسات الاجتماعية، فالدول الديمقراطية تتصرف بسلمية اتجاه الدول التي تدرك وتفهم بأنها ديمقراطية. كما يضيف البنائيون أنهم باستطاعتهم تفسير فترات من السلم أو غياب الحرب بين دول لا تحكمهم أي مؤشرات موضوعية للديمقراطية في أمريكا اللاتينية مثلا وفي إفريقيا، وذلك بالإستناد إلى كيف تنظر هذه الدول إلى أنفسها وإلى الآخرين اجتماعيا.

كغيرها من نظريات العلاقات الدولية تعرضت البنائية للعديد من الإنتقادات. منها عدم قدرة البنائيين على ضبط المفاهيم والمصطلحات التي يستخدمونها في تحليل السياسة الدولية، فعلى سبيل المثال لا يوجد اتفاق واضح حول ما نقصده بالهوية، كيف يستطيع الباحثون بشكل مقبول تحديد ما هي هوية الدولة؟ ما صنف الهويات البارزة التي يمكن أن توجد في السياسة الدولية في أي لحظة تاريخية معينة؟.. إلخ. يخفق البنائيون كذلك في التحليل والإجابة عن السؤال: كيف تكونت المعايير أو المثل في المقام الأول؟ وكيف تتغير المعايير بمرور الوقت بتفاعلها مع وكلاء بعينهم؟

النظريات التكوينية في حقل العلاقات لدولية

من الناحية الإمبيريقية يشير أحمد أبو زيد إلى أن البنائية تعاني ضعفا واضحا، إذ تعتمد على ملاحظة ظواهر وأشياء لا يمكن ملاحظتها، لأنها ببساطة ليست من طبيعة مادية بل هي مثالية. وهذا يؤثر في الواقع على قيمة ومصداقية النظرية البنائية من منظار وضعي، إذ لا يمكن التأكد والتحقق ميدانيا من صحة ما تطرحه من أفكار وافتراضات.

يضيف أبو زيد أن افتراضات البنائية في فهم وتحليل سلوك الدول لا تصمد أمام أحداث الواقع الدولي، فهي تعجز عن تفسير الحالة التي يمكن أن يثور النزاع فيها بين الدول والجماعات التي تشترك سويا في الهويات والقيم والأفكار والمعايير السائدة فيما بينها. فعلى سبيل المثال بما تفسر البنائية غزو العراق للكويت سنة 1990 بالرغم من أنهما دولتين عربيتين؟ وكيف تفسر البنائية الصراع والتناقض بين دعاوى "الوطنية" / "القطرية" و"القومية" / "الوحدة" بين الدول العربية وغيرها؟ وكيف تفسر استمرار رفض دول مجلس التعاون الخليجي كلا من اليمن والعراق لعضوية منظمة مجلس التعاون الخليجي بالرغم من التماثل القيمي وفي الهويات؟ ليصل أبو زيد في النهاية إلى الحكم على البنائية بأنها نظرية تقول الكثير جدا في شرح القليل جدا من العلاقات الدولية.

مارسيل فاليري يؤكد أن البنائية تعاني بشكل عام من مشكلة عدم الإنسجام الإبستمولوجي، إذ أن تباعد واختلاف أجندات البنائيين فيما بينهم يكشف عن تحفظهم وإحجامهم عن بناء براداييم شامل للسياسة العالمية، فمن العسير الجمع والمؤالفة بين الإتجاهات البنائية الحداثية وتلك التي تتبنى توجهات ما بعد حداثية.

وهذه المشكلة تمثل في الحقيقة المدخل نحو النقد الأساسي الذي يُبرّر أو يُسوِّغ للبعض السخرية من مشروع البنائيين الطامح إلى جسر الفجوة بين العقلانية والتأملية، إذ يجدر بالبنائيين في المقام الأول حل الخلاف الإبستمولوجي القائم بينهم. فالبنائيون قد وقعوا في المأزق (الإبستمولوجي) نفسه الذي وقع فيه النقاش بين الوضعيين وما بعد الوضعيين في نهاية الثمانينيات، حيث مثل هذا المأزق خط التصدع الرئيسي بين البنائيين الحداثيين ونظرائهم ما بعد الحداثيين، وبدل الدعوة وإقناع العقلانيين والتأمليين إلى الجلوس على طاولة نقاش واحدة أصبحت هذه الدعوة موجهة إلى التيارات البنائية نفسها. وعليه فإن باقي المقاربات النظرية الأخرى سوف تتخذ موقف المتفرج والمراقب لما ستؤول إليه محاولات البنائيين لرأب الصدع القائم بينهم. وهنا نستطيع القول أن البنائيين هم الأولى والأكثر حاجة لمنطقة وسطى فيما بينهم قبل اقتراحها على العقلانيين والتأمليين.